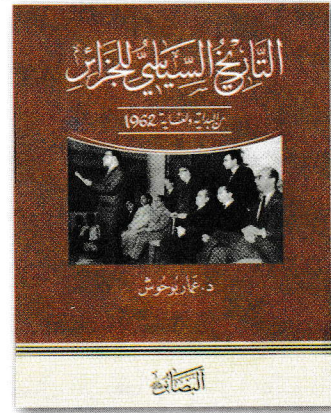


التاريخ السياسي للجزائر. للأستاذ الدكتور عمار بوحوش

أ.د. وليد عبد الحي

جامعة اليرموك، الأردن

من بين أكثر الموضوعات إرباكا في نطاق العلوم السياسية هو كتابة التاريخ السياسي لدولة معينة، خاصة إذا كان العمل الأكاديمي يأخذ طابعا موسوعيا ويغطي مساحة زمنية طويلة، ولعل هذا الوصف هو ما ينطبق على كتاب "التاريخ السياسي للجزائر" للزميل الدكتور عمار بوحوش، والذي يقع في مجلدين أولهما



يغطي الفترة من 880 قبل الميلاد حتى عام 1962، بينما يتابع الجزء الثاني ذلك التاريخ من 1962 إلى الوقت الحاضر، ولعل هذه المساحة الزمنية هي التي تبرر الحجم الضخم والذي تجاوز متنه (خلافًا للمراجع والفهارس والملاحق) الألف ومائة وست عشرة صفحة، واستخدم فيه مئات المراجع والوثائق باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

ويقع الكتاب في 37 فصلا، فالجزء الأول ضم 25 فصلا بينما اشتمل الثاني على 12 فصلا، وهو ما يجعل قراءة الكتاب مرهقة للغاية، لكن

الطابع السردى في أغلب صفحات الكتاب ييسر على القارئ تتبع الأحداث لا سيما الجزء التاريخي القديم.

يبدأ الجزء الأول بالعرض التاريخي القديم من بداية " ظهور العنصر البشري المتحضر"، مروراً بالفترة الفينيقية والتقارب مع الرومان (فترة ماسينيسا) ثم احتلالهم للجزائر واخضاعها لأنماط مختلفة من التشريعات الضريبية المتباينة مما مهد لثورة يوغرطة، وينتقل الباحث لفترة الوندال حيث التركيز على المسألة المسيحية ليصل لمرحلة الاحتلال البيزنطي (دولة الروم الأرثوذكس) ومواجهتهم لثورة "يابداس"

في الفصل الثاني استعرض الباحث مرحلة الفتح العربي الإسلامي، عارضاً موجات الكر والفر بين البربر والمسلمين (كسيلة- الكاهنة)، مركزاً على فترة عثمان بن عفان حتى دخول طارق بن زياد إلى إسبانيا، مع إيلاء مرحلة الخوارج الإباضية بعض العناية، وانتقل الباحث إلى الصراع بين الأمويين (في الأندلس) والفاطميين (في شمال إفريقيا) مروراً بالدولة الصنهاجية (بداية النهاية للحكم العربي للبربر) متتبعا تطور سلسلة الدول اللاحقة مثل المرابطين، الموحيدين، الدولة الحفصية- ثم الدولة الزيانية، ورغم الجهد الكبير في تتبع هذه الدول فإن مستوى العرض التاريخي كان له الطابع السردى أكثر منه الطابع التحليلي، وعذر الباحث في ذلك أنه يؤرخ سياسياً ولا يؤرخ حضارياً عاماً، فكان التركيز على الظواهر السياسية بشكل لا يفقد الدراسة طريقتها.

في الفصل الثالث والذي خصصه الباحث للدولة العثمانية منوهاً في بداية الفصل بدور " عروج وخير الدين " في عدم استعمار إسبانيا للمغرب العربي، ثم تتبع الكاتب الدولة العثمانية في مراحل أربع هي (البالاربايات

وهي الأكثر ازدهارا ثم مرحلة الباشوات وهي مرحلة اتسمت بشكل رئيسي بالخلافات بين الجزائريين والعثمانيين، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة الآغاوات التي اعتبرها الكاتب بداية تآكل النفوذ العثماني، وتلتها المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الدايات وهي الأطول زمنا وشكلت نقطة البداية لاستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية، وربط كل هذه المراحل بدراسة عرض فيها التنظيم الإداري والقضائي والبنية الاجتماعية بخاصة الطبقات المسيطرة من عثمانيين ويهود وغيرهم في المجتمع الجزائري في تلك الفترة.

اما الفصول التالية (من الفصل الرابع - الفصل السابع) فقد كرسه للاحتلال الفرنسي محلا لأسباب الاستعمار للجزائر، مؤكدا على الأسباب العسكرية والاقتصادية والدينية والتواطؤ اليهودي الفرنسي، وهو ما يجعل من حادثة المروحة الشهيرة مجرد حدث لا يُبنى عليه. ويسهب الباحث بعد ذلك في (الفصل الخامس) في عرض مراحل المقاومة الشعبية ضد الغزاة الفرنسيين موليا أهمية خاصة لدور الأمير عبد القادر (في الغرب الجزائري) ودور احمد باي (في الشرق الجزائري)، وهو ما مهد للفصل السادس (فرض الحكم العسكري الفرنسي على الجزائر)، ليعود في الفصل السابع لتتبع استمرارية المقاومة الجزائرية ضد الحكم المدني الفرنسي ممثلة في ثورات أولاد سيدي الشيخ وبن تومي والصبايحية وأولاد عيدون والمقراني والشيخ الحداد وصولا لثورة بوعامة.

في الفصل الثامن يستعرض الباحث السياسة الجديدة للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر بعد 1870 مشيرا إلى ان المستوطنين وضعوا برنامجا لهم قبل فترة طويلة لا سيما خلال تنافسهم مع الجيش الفرنسي،

كاشفا ان هدفهم الاستراتيجي هو الرغبة في تعزيز تمثيلهم السياسي وهو ما يتضح في نسب الممثلين في الإدارة والجوانب المالية والمجلس الأعلى للجزائر من ناحية وتغيب القيادات والقضاء العربي من الجزائر من ناحية ثانية، مع الإشارة أيضا للدور الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية.

ينتقل الباحث بعد ذلك للتركيز على القوى السياسية الجزائرية في تلك الفترة، وهو الأمر الذي خصص له الفصول من 9 - 16، وقد اتسمت هذه الفصول بقدر كبير من الترابط يجعل القارئ قادرا على فهم ملاسات التطور السياسي الجزائري اللاحق بخاصة رصد جذور التنوع في التوجهات السياسية وكيف تطورت من مراحل التنوع الطبيعي إلى الوحدة لتتبدى لاحقا على شكل خلافات وصراعات تركت بصماتها على جسد الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي اكد عليه الباحث في الفصول الاخيرة من الجزء الثاني لدراسته، وفي تقديري ان هذه الفصول هامة للغاية لأي باحث يريد تفسير الراهن الجزائري.

وللتدليل على ما ذكرناه نشير إلى مرحلة اعطاء الاستقلال الذاتي للأوروبيين في الجزائر (الفصل التاسع) ويركز فيه على دور النواب الأوروبيين في هذا الجانب، إلا ان الباحث يرى ان رؤساء البلديات الأوروبيين هم اصحاب النفوذ الفعلي من خلال دورهم في المجالس المحلية المنتخبة، وشكل هذا العرض مقدمة لينتقل بعدها ليستعرض دور حركة الشبان الجزائريين في النضال السياسي للحصول على الحقوق، لكنه يرى ان عدم تجانس هذه الحركة لعب دورا في ضعفها رغم الدعم الذي حصلت عليه بانضمام الامير خالد (ابن الأمير عبد القادر) لها، ثم الانتقال لدور السياسة الفرنسية في تضيق مناحي الحياة على المجتمع

الجزائري (خاصة قانون الاهالي او الانديجينا) مما تسبب في تزايد الهجرة من الجزائريين للخارج رغم ان الحرب العالمية الاولى خففت من هذه الهجرة بسبب الحاجة الفرنسية للسكان وهو ما دفع فرنسا للقيام ببعض الإصلاحات السياسية. أما الفصل العاشر فخصصه الباحث في تكاتف الامير خالد مع المثقفين في صراع سياسي ضد الأوربيين (بخاصة مطالبته بتمثيل سياسي للجزائريين في البرلمان الفرنسي)، لكن مشكلة التوفيق بين الحصول على الجنسية الفرنسية والاحتفاظ بهويتهم العربية الاسلامية كانت موضع جدل كبير، وتعرثر الأمر بعد نفي الامير خالد، وهو ما فتح المجال لمزيد من التوجه نحو تأسيس احزاب او حركات سياسية للدفاع عن حقوق الجزائريين، وهو ما تظهر ملامحه في الفصل الحادي عشر الذي خصصه لجهود فرحات عباس في هذا المجال والتي طغى عليها البعد السلمي والاندماجي (والذي تحول لاحقا للدعوة للحكم الذاتي)، مع الإشارة لدور فرحات عباس في توحيد الأحزاب الجزائرية في "أصدقاء البيان والحرية"، ثم ينتقل بعد ذلك في الفصل الثاني عشر لحركة جمعية العلماء التي اخذت نهجا يغلب عليه التحدي للغزاة الأوربيين، مفردا قدرا من الصفحات لتتبع ظروف نشأة الحركة وتركيزها على القيم الإسلامية واللغة العربية، ونوه الباحث بدور كل من عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي (بعد وفاة بن باديس 1940).

وليستكمل الباحث عرض الخريطة الجزائرية انتقل في الفصل الثالث عشر والرابع عشر للنضال السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بخاصة الدور المركزي في هذا الحزب لمصالي الحاج بعد انفصاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وإنشاء حزب الشمال الإفريقي رغم ان هذا الحزب لم يحظ بتأييد جماهيري واسع من وجهة نظر الباحث، ونوه الباحث في

نفس المجال بدور الحاج علي عبد القادر إلى جانب القائد المؤسس الفعلي وهو مصالي الحاج الداعي للسيادة الجزائرية والذي تعرض للاعتقال والمضايقة باستمرار من السلطات الفرنسية.

ويتابع الباحث تطور القوى السياسية الجزائرية من خلال تتبع إنشاء حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات، لكنه نبه الى التحولات التي اصابته الحزب الاخير بخاصة تغييب فكرة الاستقلال ثم موقفه من الازمة البربرية وامتناعه عن تأييد فكرة العمل العسكري ضد فرنسا وهو ما مهد لنشوء الحركة السرية (المنظمة الخاصة الذي يعد محمد خيضر مفكرها الأبرز)، لتكون خطوة نحو التحول إلى جبهة التحرير الوطني (الفصل الخامس عشر) والتي ساهم في نشوئها (الجبهة) منشقون عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم يتناول الباحث دور مصالي الحاج في السعي للتنسيق بين القوى المغاربية، ثم تتبع مصائر القادة العسكريين والسياسيين للثورة مثل مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد و كريم بلقاسم و رابح بيطاط ..الخ الى جانب قادة مركزيين مثل العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف وغيرهم.

كل تلك التطورات كانت مقدمة لانطلاق الثورة الجزائرية 1954 وتحليل رد الفعل الفرنسي (الفصلان السادس عشر والسابع عشر)، مركزا في الفصل السادس عشر على المشاكل التي واجهتها الثورة مثل نقص السلاح- مشكلة القيادة، محاولا تلمس هذه المشكلة الاخيرة من خلال ما جرى في مؤتمر الصومام وآفاق الاستراتيجية الجديدة لجبهة التحرير الوطني، وقد أولى الباحث عناية واضحة لدور عابان رمضان وبخاصة

ميله لرفاقه من حزب الشعب (بخاصة المركزيين) ولدور مؤسسات الثورة التي أدت إلى ظهور الجبهة " بوجه جديد " على حد وصف الباحث.

ولأن لكل فعل رد فعل، انتقل الباحث في الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر لرصد رد الفعل الفرنسي على الثورة ونشوء الجبهة، مشيراً إلى أن الرد الفرنسي تراوح ما بين التشدد والإصلاح والدمج، لكنه حاول تفسير هذه المراوحة في السياسة الفرنسية من خلال أسباب عرض أهمها: التنافس بين الاتجاهات الفرنسية ودور الجيش والأوربيين في تشكيل رد الفعل الفرنسي وكيف انعكس ذلك على الداخل الفرنسي مما قاد إلى انهيار نظام الحكم الفرنسي". ويبرز الباحث دور ديغول (الفصل التاسع عشر) بخاصة تحييده لسياسة حق تقرير المصير مستفيداً من رصيده المعنوي في المجتمع الفرنسي لمواجهة معارضة الجيش والأوربيين والمنظمة السرية له في سياسته الجزائرية وبخاصة موضوع تقرير المصير)، وقد عكست الانتخابات هذا الاستقطاب بين الجانبين في فرنسا، ومهد كل ذلك لتفسير تطور العلاقات بين الثورة والحكومة الفرنسية بخاصة الاتصالات السرية.

مهدت الفصول السابقة لعرض المعركة السياسية بين الجانبين الفرنسي والجزائري (الفصل العشرين)، وهنا يتم عرض آليات المعركة من الجانب الجزائري مثل الاضرابات التي لعبت فيها لجنة التنسيق والتنفيذ دوراً بارزاً، وتفوق في هذا التنافس قادة الولايات على القادة المدنيين وما ترتب عليه من مشكلة في توزيع المناصب والمهام بين القادة بخاصة بعد إلقاء القبض على القيادات (بن بله ورفاقه) في حادث الطائرة المعروف. وشكل انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (الفصل الحادي والعشرين)

تطوراً أولاً الباحث أهمية شارحاً ملابساته، بخاصه تفسير اختيار فرحات عباس رئيساً للاستفادة من خبرته السياسية الطويلة، ومع تصاعد الثورة تناول الباحث خطة مورييس (الخط المكهرب على الحدود الجزائرية)، ثم عرض أهم ازمات الحكومة المؤقتة لا سيما التنافس الداخلي على القيادة وهي السمة التي ترافق مراحل التطور السياسي، وأولاًها الباحث عناية فائقة وبقدر كبير من الموضوعية والتوثيق العلمي. وتتجلى هذه الصراعات في بنية المؤسسات السياسية للثورة والحكومة المؤقتة والجيش، ويكشف الباحث بعضاً من ذلك في الفصل (الثاني والعشرين) الذي يبرز فيه تنامي قوة القادة العسكريين والمجلس الوطني وكيف استثمر رئيس الحكومة المؤقتة (بن خدة) هذا الصراع،

ويعود الباحث في الفصل الثالث والعشرين للمعركة السياسية الفرنسية الجزائرية ليتناول المفاوضات بين الطرفين حول وقف إطلاق النار، ثم انهيار المفاوضات بسبب خطف الطائرة واستئنافها بعد تولي ديغول السلطة ومجاوبته رفض العسكريين للتفاوض، ثم الوساطة السويسرية ثم محاولته تحقيق مكاسب معينة في المفاوضات.

وعرج الباحث على موضوع المهاجرين الجزائريين في الفترة الممتدة بين حرب التحرير وبداية الاستقلال وبخاصة الفترة بين 1955 - 1959 (الفصل الرابع والعشرين)، مع الإشارة إلى أن هؤلاء المهاجرين ساهموا بقدر كبير في تقديم الدعم المالي للثورة، ثم تناول مشكلات المهاجرين بعد عودتهم للجزائر.

ومثل الفصل الأخير في الجزء الأول (الفصل الخامس والعشرين) محاولة من الباحث لإنجاز مهمتين هما الخصائص التي تميزت بها الثورة

الجزائرية ثم مقارنتها بالثورات الأخرى التي جرت في القرن العشرين، فهي ثورة جماهيرية غلب عليها الفلاحون والعمال وهي ذات عقيدة إسلامية غلبت عليها القيادة المشتركة والسعي للتحرر السياسي والاقتصادي.

أما الجزء الثاني من الدراسة والذي يغطي الفترة من 1962 حتى الآن (2014 تاريخ نشر الكتاب) فقد ضم 12 فصلا، وهو أكثر تفصيلا للوقائع التي تناولها البحث، فهذا الجزء يغطي قرابة نصف قرن بينما الجزء الاول يغطي حوالي ثلاثة آلاف سنة، فلو قسمنا الحجم على الفترة الزمنية لكان نصيب المرحلة الأولى صفحة واحدة لكل خمسين سنة، بينما الجزء الثاني يكون نصيب السنة الواحدة حوالي 10 صفحات.

وقد تناول الفصل الأول التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة 1962 - 1965، وناقش التقارب بين بن بلة وبومدين في فترة التنافس بين قيادة الأركان وبين الحكومة المؤقتة (بن خده)، كما تناول الصراع مع ايت احمد الذي اخذ طابع الصراع المسلح، ثم الصراع مع بومدين حول دور الجيش والحزب والمليشيات التي أنشأها بن بلة، وكيف انتهى هذا الصراع بتنحية بن بلة. ويناقد الكاتب (الفصل الثاني) نظرية بناء الدولة عند هواري بومدين، مع ايلاء اهمية لدور الجيش ثم تركيبة المؤسسة الحاكمة لحساب المقربين من بومدين، الأمر الذي انتهى لحالة وصفها الباحث بانها " تعسة " للحزب-ويحلل الباحث كيف استند بومدين في مشروعه السياسي في جزء من استراتيجيته على المجالس المحلية.

ونجح الباحث في ربط مشروع بومدين في بناء الدولة (الفصل الثاني) مع نتائج هذا المشروع في الفصل الثالث، مشيرا لهذه النتائج مثل تقوية الجهاز البيروقراطي لتنفيذ سياسة الدولة، مع تنبه الباحث بشكل

دقيق لضرورة التمييز بين المفهوم البيروقراطي في الدول الرأسمالية وفي الجزائر، موليا أهمية للنخب (العسكرية والبيروقراطية، والنقابيين ومن أسماهم الباحث " جيل اول نوفمبر" وهم الذين ساهموا في التحرير واغلبهم من فئة عقيد في الجيش، ثم ينتهي البحث بالكشف عن جوانب الصراع بين هذه النخب.

ومع وفاة بومدين تبدأ مرحلة جديدة مختلفة في الجزائر قادها الشاذلي بن جديد (الفصل الرابع) وتتسم في توجهها العام بسياسة الانفتاح، وقد وصفه الباحث بأنه "رجل لا يحمل هموم الفقراء"، وبأنه وصل لمركز القيادة من خلال مساومة بين شخصيات كانت تبحث عن رئيس معتدل، وقد ادى ذلك لنتيجتين حسب الدراسة هما تهमيش يحياوي وتشنتيت النخب التي كانت قريبة من بومدين. وليتبع الباحث سياسة الشاذلي (الفصل الخامس)، تناول الإصلاحات الاقتصادية والتحولات الصعبة في الجزائر وكيف اتسمت سياسته بانفتاحه على كل التيارات، ولكن بالمقابل قام النظام بقيادة الشاذلي بتطبيق المادة 120 من قانون الحزب التي تنص على إبعاد الإطارات العليا غير المنضمة للحزب، ليرصد بعد ذلك دور لجنة الإصلاحات الاقتصادية وتأثير التغيرات بخاصة انهيار النظم الاشتراكية وانعكاساتها على البنية الاجتماعية والسياسية للجزائر.

ويبدو من سياق الدراسة أن التطورات السابقة مهدت لتغيير المسار السياسي والتوجه نحو التعددية الحزبية في الجزائر منذ 1988 (الفصل السادس)، ويستعرض نتائج هذا التغير من خلال بعض المظاهر مثل الصراع بين الشاذلي ومرباح (رئيس الحكومة) ومواقف الأحزاب التي تلت الانفتاح، منتهايا إلى تشخيص اهم المشكلات في العمل السياسي

الجزائري مثل غياب التقاليد الحزبية وتقاليد التداول على السلطة. وللخروج من مأزق السلطة في الجزائر تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة (الفصل السابع) ليتولى عملية تصحيح المسار السياسي بعد ما اسماه الباحث " بالانقلاب "، ويعود الباحث لمرحلة ما قبل " الانقلاب " ليرز دور خالد نزار ومحمد تواتي وآخرين في وقف المسار الانتخابي، ثم يستعرض دور المجلس الاعلى للدولة وبوضياف، شارحا الخلاف داخل المجلس حول كيفية تحقيق هدف المجلس وهو لجم الحركة الاسلامية ثم تأسيس المجلس الانتقالي.

واتسمت المرحلة اللاحقة (الفصل الثامن) في محاولات البحث عن قيادات ذات مصداقية للحوار والعمل على انهاء العنف في ظل فقدان المؤسسات للشرعية، واستمرار نهج تغيير النظام دون تغيير السياسات، وهو ما ساد في فترتي علي كافي وحكومة بلعيد عبد السلام.

واتسمت المرحلة التالية بمحاولات من الدولة لانتهاج عدد من التكتيكات بهدف (الفصل التاسع) طرح مبادرات العودة الى الحوار والتفاوض مع الاحزاب من ناحية والتمسك بأدوات إحكام القبضة وتفكيك التنظيمات الاسلامية المسلحة وتفجيرها من الداخل، مع الإصرار على عدم أهلية الجبهة الإسلامية، وترافق مع كل هذا محاولات راب الصدد بين القوى المختلفة كما اتضح من طرح وثيقة العقد الوطني في روما.

وكنتيجة لكل هذه الجهود برزت جهود الرئيس الأمين زروال (الفصل العاشر) في نطاق اعادة بناء مؤسسات الدولة والعودة عن الانفتاح واستمرار الضغط على الحركات الاسلامية المتشددة مع السماح للأحزاب الاسلامية المعتدلة والأحزاب الأخرى للعودة للعمل، مع تعزيز

هذه السياسة بإصلاحات تشريعية وعقد ندوة للحوار، وتكفل كل هذا الجهد بإجراء تعديلات على دستور 1996 قام الباحث بعرضها من خلال عرضه لملامح النظام بعد الدستور المعدل-، والذي أدى -حسب الباحث- لظهور حزب جديد للسلطة في الجزائر.

وواصل الباحث في الفصل الحادي عشر من هذا الجزء عرض جهود الدولة لتقوية النظام السياسي وبسط النفوذ الرئاسي لأن دستور 1996 عزز دور الرئيس، وهو ما مهد لفترة بوتفليقة منذ 1999 والذي جاء بمشروعه للميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، لكن بوتفليقة -حسب الباحث- اصطدم بعدد من الصعوبات أبرزها مشكلة الفساد.

ويخلص الباحث في نهاية دراسته (الفصل الثاني عشر) إلى نظرة شاملة على المراحل الحاسمة في التاريخ السياسي الحديث مؤكدا على عدد من الظواهر أبرزها: ازدواجية السلطة بين الجيش والحزب ومشكلة العلاقة بين السلطات واستمرار الاعتماد على النفط ونقص الاستثمار في التعليم العالي والنمو الديموغرافي والفساد وضعف الأحزاب السياسية وغير ذلك.

ولا شك بعد عرض هذه الدراسة التي على كل من يريد البحث في المجال السياسي الجزائري أن يستفيد منها، أرى أن الجهد المبذول في تجميع وتحليل وتوثيق هذه الدراسة هو جهد هائل استغرق سنين طويلة كما أشار لذلك الباحث في مقدمته، ولا شك أن معرفة الباحث بلغات ثلاث ذات أهمية لهذه الدراسة (العربية والفرنسية والإنجليزية) مكنه من الاطلاع على مئات المراجع والوثائق.

من بين ملاحظاتي على الدراسة بعضها شكلي مثل الأخطاء النحوية -وهي كثيرة- ناهيك عن ركافة الاسلوب في بعض الصفحات أو بعض الفقرات، وأرى أن عملا بهذا الحجم كان في رأيي بحاجة لمراجعة لغوية.

الجانب الآخر يتمثل في تقسيم الدراسة، وارى لو ان الباحث قسم الدراسة لثلاثة أقسام الأول التاريخ السياسي الجزائري من الفينيقيين حتى الاستعمار الفرنسي، والثاني فترة الاستعمار الفرنسي حتى الاستقلال، والثالث الجزائر ما بعد الاستقلال، بخاصة ان الجزء الأول فيه ترابط في الاحداث من ناحية ويؤسس كل جزء منه للآخر باستثناء مرحلة الاستعمار الفرنسي التي كان تربطها مع المراحل السابقة اقل وضوحا من ناحية ثانية.

وفي الفصل الاول من الجزء الاول لم أجد تأصيلا علميا يعزز فكرة ذكرها الباحث بأن "الجزائر مهد العنصر البشري المتحضر"، لان ذلك يفارق الاتجاه السائد في الادبيات الأنثروبولوجية والأثرية والتاريخية التي تكاد تجمع ان مهد الحضارات كان حول الانهار في سومر والنيل والصين... الخ، ناهيك أن إنسان النايندرتال ظهر في اوغندا.

كما ان الباحث عرض وجهة نظر واحدة في تحليله لأصل كلمة البربر مقتصرًا على كل ما لا يرتبط باللغة أو العرق الروماني، وهو تفسير موجود لكنه أغفل تفسيرات المؤرخين العرب لأصل الكلمة. ولعل ذلك راجع لهيمنة مرجع محدد على اغلب هذه الصفحات وهو مرجع عبد الرحمن الجيلالي.

وقد سمح الباحث وبقدر كبير من الموضوعية لكل الآراء ان تظهر في تفسير القضايا الشائكة لا سيما في مرحلة الثورة المسلحة، ولو ان استنتاجات الكاتب لخصائص الثورة الجزائرية كانت اقل اتساقا مع

مضمون الدراسة لاسيما فيما يتعلق "بالقيادة المشتركة والعمل الجماعي" التي اعتبرها الباحث من خصائص الثورة الجزائرية، لكن الدراسة اشتملت على عرض واسع للصراعات داخل القيادة الجزائرية وبطريقة عنيفة في اغلب الأحيان ولسيطرة أفراد محددين، وهي سمات يعود في الجزء الثاني للتركيز عليها بخاصة مع رؤساء الدولة اللاحقين، وهو استمرار للتقاليد التي سادت في فترة الثورة.

جانب آخر، أن الباحث عرض لأغلب نتائج الانتخابات النيابية أو البلدية (بالجدول) في فترة الأزمة الجزائرية المعاصرة وما تبعها، لكنه لم يورد نتائج الانتخابات النيابية التي فازت بها الجبهة الاسلامية في 24 ديسمبر 1991.. ولم تحظ هذه الفترة التداعيات اللاحقة، ولعل تفسير ذلك عائد لما ذكره الباحث في صفحة 6 حيث يشير حرفيا إلى انه تجنب " الخوض في قضايا مثيرة للجدل وركز بصفة خاصة على الخطوط العريضة للمواضيع التي تعرض لها بالبحث والتنقيب، كما أنه اشتكى من مشكلة نقص الوثائق والتي قد تفسر سبب غياب الجوانب التي اشرت لها، مع ان نتائج انتخابات 1991 منشورة ومعلنة.

وفي الجزء الذي قارن فيه بين الثورة الجزائرية والثورات الكبرى الأخرى (الفصل 25)، كانت المقارنة باهتة وتحتاج لدراسة أعمق للثورات الأخرى، وهو ما جعل هذا الجزء أقرب للانطباع خلافا لحالة الأجزاء الأخرى التي تناولها الباحث بقدر كبير من العلمية والدقة.

رغم ذلك أكرر بأننا أمام جهد علمي كبير، يحتاج لخبرة بحثية كبيرة، لكنه لا شك يرفد المكتبة العربية بمرجع هام عن دولة هامة وعن ثورة شكلت واحدة من انجح الثورات المعاصرة.